

الفصل الثالث: المآلات المحتملة لمجلس التعاون الخليجي

إنه لمن الصعب جدا على مستوى دراسة مثل هذه أن تستشرف مستقبل منظمة إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي، إذ أن الأمر يتطلب وقتا كافيا وفريقا من الباحثين، لكن هذا لا يمنع من إعطاء نظرة وفق ما يتوفر من معطيات وأدوات.

فكل الوقائع من حيث الشكل والمضمون، تؤكد أن مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل عام 1981م من الدول الست: قطر والسعودية والكويت والإمارات وعمان والبحرين، يمر بأزمة خطيرة قد تهدد أركانه، وتمزق الروابط فيما بين الدول الأعضاء، سواء على خلفية التباين في الواقع الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي لكل دولة، مما حال دون الوصول إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية والسياسية، أو نتيجة تورط بعضها خلال السنوات الأخيرة في أحداث إقليمية وحروب بالجوار، فانهزمت وانكفأت في العراق وسوريا، وهي على وشك الانكفاء في اليمن.

وبناء على ما تقدم في الفصل الثاني خصوصا فإنه يمكن إعطاء التصورات التالية:

المبحث الأول: سيناريو تطور المجلس

إن الهدف الأساسي من تأسيس المجلس كان بناء على تناقح ثلاث أفكار أساسية تدرج بين تحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعوب المنطقة، وتحقيق أمن عن طريق ردع يحمي التنمية والرفاه المحققين لهذه الشعوب.

فهذه المبادئ الأساسية التي تم على أساسها بناء هيكل مجلس التعاون الخليجي، هي مبادئ أساسية لا يمكن لأي أمة أو كيان في العالم أن يتخلى عنها، إذ هي من مقومات بقاء الأمم وتطور الدول، وعلى أساس مثل هذا ستبقى الدول في أمس الحاجة إلى تحقيق مزيد من الرفاه والتنمية، وتسعى لكسب مزيد من القوة لحماية هذه المكتسبات.

ومجلس التعاون ودوله وقادته على "إدراك" تام لمدى بقاء مجلس التعاون باعتباره وسيلة فعالة في تحقيق الرفاه والتنمية وفقا لقواعد الاعتماد المتبادل والتكامل بين الدول، كما أنه وسيلة فعالة لتحقيق الأمن المشترك لشعوب المنطقة. هذا الأمن لن يتحقق إلا بمزيد من القوة التي ستأتي عن طريق ما يوفره كيان فوق قومي مثل مجلس التعاون.

ومجلس التعاون باعتباره ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية، لا يمكن إلا أن يتلقى صعوبات في بناءه أولا وفي سيورته تطوره ثانيا، إنما هو بني من أجل تجاوز خلافات الدول المؤسسة لتحقيق أهداف مشتركة، هذا يعني أن تحقيق تلك الأهداف يمر عبر تجاوز كم معتبر و"طبيعي" من الخلافات والأزمات بين الدول الاعضاء .

فلا بد من التسليم بوجود مثل هذه الأزمات التي تؤدي وتسبب صعوبات في عمل المجلس، فقدرة والدول الأعضاء على تجاوز هذه الأزمات هو المؤشر الأقوى على صحة المجلس وتطوره وسلامته.

بيد أن عجز المجلس عن أداء دوره كاملاً، وعجزه عن حل بعض الإشكالات لا يعني بأن دوره انتهى أو أنه أصبح عالة على الدول الأعضاء، بل يمكن أن يتجاوز هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى عن طريق معاشة أزمات الدول البينية على أن يتم حلها مع مرور الزمن.

فأزمات دول الخليج الحالية وتباين رؤى دوله لا تنفي عمل المجلس المستمر، وحتى إنجازاته التي سبقت، والتي من الممكن أن تدفع أعضائه للتمسك به.

فقد استطاع المجلس تجاوز العديد من العقبات التي كادت أن تعصف به، إذ أنه احتوى بعض الأزمات المتعلقة بالحدود بين دوله، سواء في إطار ثنائي أو في إطار المجلس، مما يثبت جدية الدول في تجاوز العقبات التي تقف في طريق المسار المرسوم له، ومن بين التسويات الحدودية التي وجدت طريقاً للحل نجد مثلاً:

➤ النزاع السعودي العماني على حدودهما المشتركة في منطقة صحراء الربع الخالي حيث حل النزاع بالتوقيع على اتفاقية حددت مناطق الرعي عام 1990م.

➤ النزاع الإماراتي العماني على مقطع في مضيق هرمز الذي نشب في عام 1977م على مقطع بحري طوله 16 كيلومتراً ويحتوي على مخزونات كبيرة من النفط، وانتهى الخلاف عام 1996م بترسيم الحدود في المنطقة المتنازع عليها.

كما ظهر تماسك المجلس في كثير من القضايا الإقليمية السياسية والاقتصادية التي تمس أو تمس أحد أعضائه مثل الموقف من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية والاحتلال العراقي للكويت 1990م ووقوف الدول الأعضاء مع البحرين في أحداث 2011م، وتناغم السياسات النفطية داخل منظمة الأوبك... إلخ.

كما أن إنجازات المجلس الاقتصادية هي إنجازات معتبرة تمثلت في حزم من قوانين ومشاريع التعاون البيني فيما يتعلق بمسائل التبادل والتجارة الخارجية، وتنقل الأشخاص والرساميل بين دول المجلس، أو بين دول المجلس مجتمعة، مع غيرها من الدول والكيانات المشابهة.

وتمثلت إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الناحية الاقتصادية في تفعيل السوق الخليجية المشتركة وإنشاء الاتحاد الجمركي واعتماد جملة من المشاريع الحيوية مثل الربط المائي والكهربائي وسكك الحديد، كما بلغ حجم التجارة البينية أكثر من 100 مليار دولار في الأعوام الأخيرة.

كما تعتبر الانجازات في المجال الأمني والعسكري نقلة نوعية في اتجاه تحقيق الأمن لدول المنظمة عبر تنسيق السياسات الأمنية واتفاقيات الدفاع المشتركة وتشكيل قوات دفاعية مشتركة.

أما اجتماعيا فقد قطعت المنظمة شوطا كبيرا في هذا الاتجاه، إذ أصبح بإمكان المواطن السعودي أن يضارب في البورصة القطرية، وأن يدخل الطالب الكويتي مدرسة في الإمارات كأبي طالب إماراتي، فيما يحظى البحريني في مسقط بالخدمات الصحية ذاتها التي ينالها نظيره العماني، وذلك ضمن ما بات يصطلح على تسميته "المواطنة الخليجية"، والتي تسعى للوصول إلى تحويل أي خليجي مواطننا في الحقوق والواجبات في أي دولة من دول المجلس الست، وإن لم يحمل جنسيتها¹.

كل هذه الانجازات وأخرى، تصب في إنجاح مسار التجربة التكاملية بين دول مجلس التعاون وهو المسار نفسه الذي انتهجته العديد من التجارب التكاملية في العالم.

غير أن دول الخليج إن رغبت في بقاء المجلس وتطوره المنشود الفاضي إلى اتحاد أوسع وأشمل وأعمق، فإنها مجبرة على التنسيق العالي فيما بينها فيما يتعلق بقضايا الإقليم، خاصة تلك المعنية بهذه الدراسة، فتوحيد السياسة الخارجية للدول الست، أو على الأقل تناغمها وتوافقها النسبي كفيلا بأن يرسم طريقا سلسلة لمستقبل الاتحاد.

فالهدف - كما أسلفنا - هو تحقيق التنمية والرفاه والأمن عن طريق بناء هذا الكيان، وأقصى ما يمكن الوصول إليه من خلال عمل الاتحاد هو الوصول به إلى جعله مؤسسة فوق قومية أكثر اندماج وتكاملا، أي أكثر تنمية، ودول أكثر أمنا.

إن ما حققته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال هذه الفترة بمقارنته مع غيره من الكيانات الشبيهة مثل الاتحاد الأوروبي، فإنه يمكن القول بأن مسار تطور الاتحاد يبقى مسارا مقبولا في ظل ما اعترض هذه التجربة من عوائق.

بناء على ما سبق فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد بلغ مرحلة من التقدم في التجربة التكاملية، مبنية على شبكة كبيرة من الترابط في كافة المجالات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث بات من المسلم به أن خروج أي دولة من دوله من المنظمة تكون تكاليفه عالية مقارنة بوجودها داخل المنظمة، وفقا لمبدأ الربح والخسارة،

¹ أنور محمد الرواس، مجلس التعاون ومفهوم المواطنة الخليجية، مجلة آراء، العدد(159)، 2016/02/07، تم الاطلاع عليه: 2017/03/21 .

خاصة وأن دول المجلس عدا السعودية وعمان تعتبر دويلات صغيرة لا تقوى على مجابهة التغيرات التي تحدث على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي .

إذا تطور مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمر وارد جدا، خاصة في ظل ما تتمتع به دول المنظمة من إمكانيات التكامل، حتى أصبح مطلب الاتحاد مطلبا شعبيا.

المبحث الثاني: سيناريو التجميد والتحالفات البينية

إن التجارب التكاملية تنبع أساسا من رغبة الدول في الدخول في هذه التجارب، بغية تحقيق التنمية والرفاه والأمن لشعوب الدول الراغبة في عملية التكامل، في ظل وجود إرادة سياسية تدفع بهذا الاتجاه، متجاوزة كل الاعتبارات الشخصية والوطنية التي تقف عقبة في طريق التكامل.

فمن المعلوم أن دول الخليج كلها ليست دول حرة في سياستها، ولا هي دول ديمقراطية، إن من المؤكد أن النظم لسياسية هي نتاج وتطور للمشيخات* التي كانت تحكم تلك الأقاليم من الخليج العربي. ومن المؤكد أن أحد وأقوى أسباب نجاح التكتلات الاقتصادية هو عنصر الديمقراطية الذي يجب أن يتوفر في كل تجربة وإلا آلت إلى الفشل الحتمي.

إن غياب الديمقراطية في دول الخليج هو الذي دفع بالنخب القبلية المنبثقة عن تحالفات المشيخات إلى الاستبداد السياسي، فمن الطبيعي أن يكون المنتج السياسي لهذه النظم هو ما تتأثر به هذه التحالفات العائلية المرتبطة بالقبيلة.

فالحكام في دول الخليج وسلوكاتهم السياسية تنبع من اعتبارات الأسرة الحاكمة وما يتوفر عندها من "المدركات" التي يبنني عنها إجراءات حماية هذه النظم ومصالح العائلات والأسر المرتبطة بها، بعيدا عن إرادة الشعوب التي غيبتها مطامح الاستبداد بالسلطة.

فلا يمكن الجزم بما تريده شعوب هذه الدول اتجاه قضاياهم المشتركة في ظل غياب الآليات التي تعبر بها عن إرادتها تجاه دولهم أو تجاه مؤسساتهم وقضاياهم.

* المشيخة: هي لقب يطلق على بعض بلاد الخليج العربي التي كان يحكمها شيخ، أي أن المشيخة هي أشبه بدولة أو منطقة يحكمها شيخ كالأنظمة الملكية و تكون وراثية، وبصورة أعم يمكن أن تكون تعبيرا عن وصف النظام السياسي لتلك البلدان و أغلبها موجودة في الخليج العربي.

وعليه فإن أي مصير للمؤسسات الوطنية أو الفوق القومية إنما تتحكم فيه إرادات الحكومات والنظم السياسية لدول الخليج العربية، فإن كانت الإرادة السياسية لهذه الحكومات والنظم نابعة من الانتماء لهذه المنطقة بما تحمله من حضارة وتاريخ وعقيدة تربط شعوب المنطقة، فإن هذه الإرادة ستكون دافعا للمضي قدما في تحقيق التكامل بين الدول، أما إذا كانت هذه الإرادة نابعة من الانتماء الأسري والقبلي وهو الواقع كما أسلفنا فإن نجاح التجربة التكاملية سيكون مآله الفشل.

من الواضح أن جل حكومات وأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي، تحكم توجهاتها البيئية النفسية والعوامل الشخصية لقادة وزعماء هذه الدول، هذه الأخيرة - التوجهات - تتصادم في كثير من الأحيان مع ما تستلزمه التجارب التكاملية، بتغليب المصلحة الفوق وطنية على المصالح الشخصية والوطنية.

إن سياسة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تراعي في معظمها نجاح وفشل التجربة، إنما تنصرف وفقا لما تقتضيه المصالح الشخصية والوطنية، وهذا ما شكل عقبة في طريق نجاح التجربة التكاملية لدول المجلس، فقد شكلت السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون، العقبة الكبرى في وجه نجاح التجربة، حيث بقي تطور المجلس يراوح مكانه إلا فيما ندر من القضايا.

وكغيرها من التجارب التكاملية العربية، التي تشكل فيها النظم السياسية نقطة التقاطع، فإن تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا تعدو أن تكون كمثيلاثا من حيث الشكل والمضمون، فالشكل يوحى بالتكامل والاتحاد إلا أن الواقع يعكس شيئا غير ذلك، فالحال التي وصلت إليه هذه التجارب التكاملية يوحى بعدم تطورها؛ أما ما جاء في الاتفاقيات المنشئة لهذه التجربة - مجلس التعاون لدول الخليج العربية - فلم يتحقق منه إلا الشيء اليسير، مقارنة بالمدة الزمنية التي قضتها الدول الخليجية في ظل المنظمة الخليجية إذ تربوا عن 37 سنة، فالملاحظ لما آلت إليه العلاقات بين دول المجلس يكاد يجزم أن هذه الدول لا تربطها علاقة تكاملية.

إن توجهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بعد أحداث الربيع العربي، والقضايا المستجدة على الساحة الاقليمية والدولية، والتي تباينت فيها السياسات تجاه هذه الأحداث، توحى بأن الدول قد توجهت إلى التعامل مع هذه الأحداث منفصلة، في الوقت الذي كان من المفروض أن توحد سياساتها داخل المنظمة، كل هذا وغيره انعكس في جمود عمل المنظمة.

إضافة الى سياسة الدول المنضوية تحت لواء المنظمة الخليجية، تعتبر التدخلات الخارجية ثاني أكبر العقبات أمام تطور التجربة، وهذا ما لاحظناه في باقي التجارب العربية، إذ أن من مصلحة القوى الكبرى التعامل مع الدول

كوحدات وليس كمنظمة، بغية تحقيق أكبر قدر من المصالح، وهذا ما لوحظ في التحالفات البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الاوربي.

إذا ما يمكن الجزم به حول مصير المجلس تتحكم فيه العناصر التالية:

- 1- غياب عنصر الديمقراطية والمشاركة السياسية التي تسمح ببلورة سياسة داخلية وخارجية لدول المجلس تتماشى وطموحات شعوب المنطقة¹.
 - 2- طبيعة أنظمة الحكم في دول الخليج المبنية على نواة الأسر والعائلات والقبيلة، والتي تصطدم حتما مع الرؤية العامة لشعوب المنطقة وتوجهاتها.
 - 3- الاختلافات البينية حول القضايا الإقليمية وعجز الحكام القبليين "المستبدين" عن إيجاد حلول توافقية للأزمات.
 - 4- المصالح الأجنبية (إقليمية ودولية) في المنطقة والتي تساهم مساهمة مباشرة في تشتيت سياسات دول مجلس التعاون، مما يتبلور عنه مخرجات متضاربة ومتناقضة، لأن مصالح القوى الإقليمية والدولية متضاربة ومتناقضة هي بدورها.
- لذا فإن سياسات دول مجلس التعاون ستدفعها هذه الوقائع للبحث عن مصالح وطنية على الأكثر من أجل حماية العصب القبلي الحاكمة ومصالح الأسر، مما يدفعهم إلى بناء تحالفات ورسم سياسات تتناقض مع أفكار التكامل والتواصل. فهكذا تحالفات إنما تنسج على مستويين :

أولا: المستوى الدولي

عندما تلجأ دول من المجلس إلى الدخول في تحالفات دولية أو إقليمية قد تتضارب مع مصالح بعض دول المجلس، أو حتى مع آمال وتطلعات شعوب المنطقة، فنجد مثلاً أن تحالف دولة مثل قطر مع دول مثل إيران وتركيا، أو مع تيارات سياسية عابرة للقومية مثل تيار الإخوان المسلمين على حساب شركائها الخليجيين، أو أن تتحالف دول مثل السعودية والإمارات مع قوى عالمية مثل الولايات المتحدة أو تلجأ إلى اعتماد سياسات تملّيها هذه التحالفات وهي تتنافى مع قضايا الأمة ومنها شعوب الخليج، كسياسة التطبيع المستشرية في المنطقة، أو في سعي السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى تشكيل تحالف جديد مشكل من كل من دول السعودية والإمارات والبحرين والأردن

¹ عبد الله العمادي، "الديمقراطية في الخليج مطلب شعبي أم خارجي" موقع الجزيرة الإلكترونية، 2004/10/03، تم الاطلاع عليه: 2018/03/21.

ومصر، حيث كشف الصحفي البريطاني ديفيد هيرست أن مجوزته مذكرات مكتوبة عن "قمة اليخت*" السرية في البحر الأحمر، التي عقدت أواخر عام 2015، وحضرها زعماء دول السعودية، والإمارات، والبحرين، والأردن، ومصر على متن يخت في البحر الأحمر بهدف مواجهة ما سموه النفوذ التركي والإيراني، واستبدال مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية بكيان جديد¹، يضم الى جانب الدول الخمسة ليبيا التي لم تكن ممثلة في القمة.

ثانيا: المستوى البيئي

عندما تلجأ دولة أو أكثر من دول المجلس إلى التحالف مع دولة أخرى من داخل المجلس ضد عضو من الأعضاء، وهذا النوع هو الأخطر على كيان المجلس، مما يدفع بالعضو المستهدف إلى فقدانه الثقة في شركائه في البناء الإقليمي فيدفعه الأمر إلى التشكيك في مصداقية ما يتم التوصل إليه من تنسيق سياسات أو مشاريع مشتركة أو غيرها من ظواهر العمل الإقليمي المشترك. وهنا نجد أن دولة مثل الإمارات تقود تحالفا شرسا مع البحرين والسعودية ضد الجار قطر، لجأت فيه الدول الثلاث إلى محاصرة عضو في المجلس، واستخدمت في ذلك كل الأساليب للضغط عليه لانتهاج سياسة معينة، هذا ما انعكس على منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فلأول مرة يغيب حكام دول السعودية والإمارات والبحرين عن اجتماع قمة الكويت الأخيرة في 2017م بالإضافة إلى غياب دولة عمان، وهو مؤشر خطير جدا يدفع بدولة مثل عمان في التشكيك في مستقبل المجلس كمنظمة إقليمية، كما أن أعضاء آخرين عجزوا على احتواء الأزمة مما يدفع الجميع إلى التشكيك في المنظمة، أو السعي إلى خلق كيان جديد يستبعد فيه عضو أو أكثر.

لقد أبرزت الأزمة الخليجية الأخيرة عن مدى تصادم السياسات داخل المنظمة الخليجية، خاصة بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة وقطر من جهة ثانية، حيث لم تترك الدول الثلاث وسيلة من وسائل الضغط على قطر إلا واستعملتها، ومنها سعي الدول المحاصرة إلى استخدام النفوذ المالي حتى في دوائر صنع القرار في الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة الإمارات العربية المتحدة عبر رجلها " جورج نادر " مستشار ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، - وهذا ما تجري التحقيقات بشأنه في الولايات المتحدة - ، أو عبر المنظمات الدولية

* قمة سرية للزعماء العرب على يخت في البحر الأحمر في أواخر 2015، نظمها مستشار ولي عهد أبو ظبي جورج نادر جمعت كل من ولي عهد المملكة العربية السعودية محمد بن سلمان، ومحمد بن زايد ولي عهد أبوظبي، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، وملك الأردن عبد الله بن الحسين، تهدف القمة إلى إقامة حلف جديد يكون بديلا عن الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي.

¹ تقرير جريدة العربي الجديد، "جورج نادر ينظم قمة يخت سرية أعادت ترتيب الشرق الأوسط"، 2018/03/20، تم الاطلاع عليه: 2018/03/08.

حين لم تصوت لصالح المرشح القطري لمنظمة اليونيسكو أو عبر الضغوط على منظمة العمل الدولية للتحقيق في وضعية العمال الأجانب في قطر، وتوجيه الاتهامات لقطر بتقديم الرشاوي من أجل استضافة كأس العالم. إن القفز على المنظمة عبر تشكيل تحالفات بينية ودولية، وتحييد دور المنظمة في حل الخلافات البينية، من شأنه أن يشل عمل المنظمة، فيصبح أمر الكيان الفوق قومي بحكم الواقع لا أثر له على دول المنطقة ولا شعوبها، فيبقى مجرد هيكل، كما هو الحال في المغرب العربي والجامعة العربية.

المبحث الثالث: سيناريو التفكك والبدائل المطروحة

بناء على ما سبق فإن سيناريو التفكك يصبح أكثر واقعية، وأكثر احتمالا من غيره، فالأزمة الخليجية الراهنة أبانت عن عمق الخلافات البينية التي ما تكاد تحبوا حتى تظهر من جديد ويشد أوارها. فأزمة الخليج الممتدة منذ جوان 2017م تداعياتها رهيبة وخطيرة جدا على مؤسسة مجلس التعاون، وتضع دول المنطقة على اختبار صعب في ما يتعلق بمستقبل المنظمة.

إن عمق الأزمة في ظل تزامنها مع فقدان الدول الأعضاء للثقة فيما بينهم سيدفعهم إلى أبعد نقطة من اتساع البين، الذي هو في النهاية لن يكون سوى حل المنظمة الإقليمية، الذي قد تدفع به بعض الدول كورقة ضاغطة من أجل كسر شوكة عضو آخر.

إن الإمارات العربية المتحدة والسعودية والبحرين من المحتمل ومن الوارد أن تدفع إلى التخلص من هذا الكيان الذي قد يشكل في لحظة ما عقبة وعائقا في بسط الهيمنة والنفوذ، أو تحقيق المصالح.

فمن الأساس كما سبق وقلنا أن غياب عناصر التكامل الحقيقية التي ذكرنا مثل الديمقراطية والحرية والمشاركة السياسية، إضافة إلى شدة الخلافات البينية ستجعل من إمكانية بقاء المنظمة موجودة كإطار له مؤسساته وأركانه ولوائحه أمر غير وارد البتة. فهذا المصير المحتوم يمكن أن نستشفه من خلال النقاط التالية:

أولا - التوجه الجديد للسياسة الخارجية السعودية والإماراتية، والذي نراه يتجسد من خلال :

- السياسة الخارجية السعودية التي تكاد تكون سياسة غامضة الى حد كبير، خاصة في ظل التغيير الذي مس النظام السعودي بعد عزل ولي العهد محمد بن نايف* وتولي محمد بن سلمان ولاية العهد تمهيدا

* محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود ، كان يشغل منصب ولي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بالملكة العربية السعودية حتى إغفائه في 21 يونيو

لهيمنتته على السلطة في المملكة، وقد بدت السياسة السعودية الجديدة من خلال محاولة الهيمنة على الدول الخليجية وحتى العربية.

○ التدخل العسكري والسياسي في اليمن الذي خلف آثارا رهيبة على الساحة اليمنية والاقليمية، فبدل السعي إلى حل الأزمة اليمنية عبر الوسائل السلمية، لجأت السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى تشكيل حلف عربي للتدخل العسكري في اليمن، وبعد أكثر من أربع سنوات مازال الوضع اليمني يراوح مكانه بل ازداد سوء.

○ افتعال الأزمات في المنطقة، منها الأزمة الخليجية الحالية، واحتجاز رئيس الحكومة اللبناني وإجباره على الاستقالة.

○ سياسة التطبيع مع اسرائيل في ظل ما يروج له عن صفقة القرن*، التي بدأتها السعودية بالضغط على الفلسطينيين لقبول الصفقة، ثم بفتح المجال الجوي لعبور الرحلات الجوية بين الهند واسرائيل، إلى التصريحات التي تصب في هذا المسار.

○ تصنيف منظمات إسلامية مثل الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والمجلس الاسلامي العالمي في قائمة المنظمات الإرهابية، إضافة إلى شخصيات سياسية ودينية تؤويها قطر.

هذه السياسة السعودية لا تنم إلا عن محاولة لفرض هيمنتها ورؤيتها على المنطقة العربية عموما ، ودول الخليج خصوصا المنضوية تحت راية مجلس التعاون، هذه الهيمنة سترفضها دول مثل سلطنة عمان، وقطر وحتى الكويت في ظل تمسك الدول بمبدأ السيادة الوطنية، خاصة تلك الدول التي تشعر بخاطر قد يهدد كياناتها، أو أنها لا تملك مناعة قوية ضد النفوذ الخارجي في ظل التداخل الاجتماعي والثقافي لدول المنطقة.

هذا التصادم في الرؤى تعجز المنظمة الاقليمية المقيدة بجملة من اللوائح والقوانين عن احتوائه، وكلما اشتد هذا التصادم وهو الأمر الواقع سيكون أثره المباشر على المنظمة التي هي عنوان العمل الخليجي المشترك، وبما أن هذا التصادم أوشك أن يصل إلى أوجه كالتهديد بالتدخل العسكري وقد حدث مثله في اليمن والبحرين فإن حل المنظمة الإقليمية سيكون آليا مثلما حدث مع عصبة الأمم.

* ذكر موقع "ميدل إيست آي" البريطاني ، أن فريقا أميركيا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على "الاتفاق النهائي" الذي وضعه الرئيس دونالد ترامب للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل والذي يعرف بـ"صفقة القرن"، وبحسب الموقع البريطاني أن الاتفاق سيتضمن ما يلي:

- إقامة دولة فلسطينية تشمل حدودها قطاع غزة والمناطق (أ، وب) وأجزاء من المنطقة (ج) في الضفة الغربية.
- توفر الدول المانحة 10 مليارات دولار لإقامة الدولة وبنيتها التحتية بما في ذلك مطار وميناء بحري في غزة والإسكان والزراعة والمناطق الصناعية والمدن الجديدة.
- وضع القدس وقضية عودة اللاجئين سيؤجلان لمفاوضات لاحقة.
- مفاوضات حول محادثات سلام إقليمية بين إسرائيل والدول العربية، بقيادة المملكة العربية السعودية.

فمنظمة إقليمية لا تحقق الأمن فضلا عن الرفاه لا تستهوي الدول للبقاء ضمن عضويتها، بل إن التخلص منها سيكون أنجع في تحقيق الأمن.

ثانيا - سياسة قطر الخارجية وتحالفاتها الجديدة: لقد أفضت الأزمة الخليجية الأخيرة، الى توجه جديد للسياسة الخارجية القطرية أملت الظروف الداخلية للمنظمة والظروف الإقليمية والدولية، حيث لجأت دولة قطر بعد الحصار الذي فرض عليها من طرف دول أعضاء في منظمة مجلس التعاون إلى جانب مصر، إلى البحث عن الخيارات البديلة، للتعامل مع الوضع الجديد، فما كان عليها الا أن أقامت تحالفات بينية مع دول اقليمية ودول كبرى، وهذا على حساب دول المجلس التي تشترك وإياها في اتفاقيات دفاع مشترك، فإن كان الخطر من هذه الدول فإنه لن يبق لهذه الاتفاقيات أي أثر ميداني، وعلى هذا الأساس لجأت قطر إلى الدخول في تحالفات إقليمية ودولية بديلة عن اتفاقيات مجلس التعاون، وفي الأصل في مواجهة بعض دول مجلس التعاون، فهذه السياسة هي سياسة إحلال اتفاق مكان اتفاق نقيض له، وربما مع أطراف نقيضة لأطراف الاتفاق الأول وليس دعم اتفاق باتفاق مكمل له؛ هذا يعني أن كل اتفاقيات مجلس التعاون عرضة للتخلص منها لصالح اتفاقيات أخرى، وهذه هي عملية الحل التدريجي للمجلس.

وهذه أبرز التحالفات التي اعتمدتها قطر في مواجهة خصومها من أجل تحقيق الأمن الذي عجزت عن تحقيقه في ظل اتفاقيات مجلس التعاون.

○ فمع ايران وجدت قطر البديل الأمثل للتغلب على الحصار، ففتحت إيران مجالها الجوي وموانئها البحرية وقامت بتسيير شحنات مساعدات للقطريين للتخفيف من تداعيات الحصار على الاقتصاد القطري، وتطورت العلاقات حتى وصلت الى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين.

○ أما تركيا فقد باشرت بإرسال قوات عسكرية إلى قطر بموجب معاهدة التعاون العسكري مع قطر التي صادق عليها البرلمان التركي في 7 جوان 2017م، من بين بنودها إقامة قاعدة عسكرية في قطر ونشر جنود أترك في القاعدة، فضلا عن المساعدات الاقتصادية التي وصلت تباعا بعد فرض الحصار مباشرة.

○ ومع الولايات المتحدة فإن قطر كبقية دول الخليج تندمج في الرؤية الأمريكية للأمن والسلام العالمي، لذا نجدها قد دخلت في اتفاقيات دفاع وتوفير الأمن من التواجد الأمريكي في الخليج بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م. هذا النوع من الحماية الأمريكية يبقى ثمنه باهضا بحكم أن توفير هذه الحماية إنما يبنى على رهن مقدرات الدولة للقوى العظمى والتناغم مع سياساتها في المنطقة والعالم؛ فعندما يكون الحامي أمريكي فلا حاجة لأمن مشترك مع دول المجلس خاصة لما يتحولوا هم إلى تهديد لهذا الأمن.

هذه السياسة القطرية مكنت قطر من تجاوز الأزمة - الحصار - من جهة ومن جهة أخرى عمقت الخلافات البينية بين أعضاء المنظمة الخليجية.

إن السياسة التي انتهجتها قطر بعد ظهور الأزمة، من غير المتوقع أن تتراجع فيها في ظل ما حققته على الصعيد الاقليمي والعالمي، كما هو من غير المتوقع أن تخفف دول الحصار من مطالبها التي تعتبر واهية في نظر الكثير من المحللين، هذه المطالب التي شكلت تدخلا سافرا في الشأن الداخلي القطري، ومحاولة فرض الهيمنة على دولة ذات سيادة عضو في المنظمة الخليجية، وهو ما يتعارض مع مبادئ منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثا: أثر الأزمة الخليجية الراهنة

إن الأزمة الخليجية التي سبق ذكرها في الفصل السابق لم تكن وليدة لحظتها، إنما هي عبارة عن أزمات متعددة ومتراكمة تفجرت في جوان 2017م بشكلها الأكثر حدة وتحلياً.

إن الأزمة بين السعودية والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى هي الأقدم بين هذه الأزمات وتعود إلى عقود قبل الآن، حيث ترجع في الأساس إلى الخلاف حول الحدود السياسية لهذه الدول، أما الأزمة بين قطر من جهة والإمارات ومصر من جهة أخرى فلها علاقة مباشرة بما شهدته المنطقة في أعقاب ما يعرف بالربيع العربي.

فما نستشفه من آثار لهذه الأزمة على مؤسسة مجلس التعاون هو تأثيرها القوي على فقدان الثقة بين الدول الأعضاء إلى درجة التهديد بالتدخل العسكري، وإعلان الحصار، هذا يعني أن مجلس التعاون لم يعد باستطاعته احتواء هذا المستوى من الخلافات لذا فإن الدول المنضوية تحت لواء مجلس التعاون لجأت إلى ترتيبات إقليمية ودولية تمكنها من تحقيق أهدافها وحماية مصالحها على حساب أمنها المشترك ورفاه شعوبها.

فأزمة الخليج الراهنة أبانت عن حجم كبير من الخلافات لا يقبل حلولاً وسطى إلا بخضوع طرف إلى رغبة أطراف أخرى، أي أن السعوديين والإماراتيين لا يقبلون من القطريين سوى قبول بالهيمنة السعودية ورؤية خصومهم لمستقبل وشكل المنطقة، وهذا ما يرفضه القطريين كلياً، وبالتالي لا مجال للحلول وسطى في المستقبل القريب والمتوسط لأن محددات البيئة الإقليمية الراهنة تفرض هذا المنطق.

من جهة أخرى في ظل التغيرات الدولية والاقليمية الراهنة، أصبحت القوى الكبرى والاقليمية تفضل إقامة علاقات بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي كل دولة على حدى، حيث أن هذه الدول لا يهتمها تماسك

وتكامل دول مجلس التعاون، بقدر ما يهتمها المصالح التي تسعى إلى كسبها من وراء هذه العلاقات، فالعلاقات السعودية الأمريكية مثلاً لم تراعي منظمة مجلس التعاون الخليجي والمبادئ التي قامت عليها. ومن خلال ما سبق يتجلى أن استمرار المنظمة بشكلها الحالي غير واقعي ولن يرضي جميع الأطراف، وهو ما يقودنا لطرح الفرضيتين المترابطتين التاليتين:

(أ). حل المنظمة الإقليمية:

كما سبق وأن أشرنا فإن حل المنظمة يبدو أمراً وشيكاً ولا مفر منه بناء على المعطيات التي توفرت لدينا من خلال هذه الدراسة .

لكن حل المنظمة ليس نهاية كل شيء، وليس بالضرورة نهاية العمل المشترك بين دول الخليج العربية، أو بين بعضها، بل إن هناك خيارات أخرى قد تلجأ إليها الدول الست من أجل التنسيق فيما بينها لذا طرحنا الافتراض الموالي والمرتبط بتحقيق الافتراض الأول.

(ب). بناء كيان فوق قومي جديد:

حيث يكون هذا الكيان بديلاً عن مجلس التعاون، ولكن سيكون بين ثلاث دول فقط هي السعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، فهذه الدول الثلاث هي الأكثر تناغماً واتفاقاً فيما بينها خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية. في حين تلتزم عمان والكويت الحياد لأن ما آلت إليه العلاقات البينية بين مختلف دول الخليج لم تكن الدولتان سبباً مباشراً فيه. وفي مقابل كل هذا تبعد قطر عن مجالها الطبيعي والأقرب لها سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، وتلجأ حينها إلى أنساق أخرى من التحالفات عبر الإقليمية الجديدة المتعدية لمفهوم الإقليمية التقليدية وهذا للتعويض عن ما ستفقد في حالة اختيار مجلس التعاون وفقدان مكتسباته.

من خلال ما سبق من سيناريوهات متوقعة وبعد إمعان النظر في كل عناصر البيئة الداخلية والإقليمية والدولية يبدو أن كل الاحتمالات واردة وإن بدرجات متفاوتة ، والذي يبدو حالياً أن سيناريو حل المجلس هو السيناريو والاحتمال الأكثر وروداً ، وهذا للاعتبارات التي سبق ذكرها.

إن مجلس التعاون الخليجي وكغيره من المنظمات الدولية إنما بني من أجل تحقيق هدفين اثنين هما: الأول هو تحقيق الأمن الجماعي للأعضاء، والثاني هو تحقيق أعلى نسبة من الرفاه، فإن لم يتحققا هذين الهدفين من هذا البناء فإن الحاجة إليه تصبح غير مرغوبة، بل قد يصبح عالية على الأعضاء يزيد في حجم الإنفاق على حساب الرفاه المتوقع، كما أنه قد يصبح سبباً يهدد أمن دوله أو بعضهم وبالتالي يصبح مطلب التخلص منه أمراً لا مفر منه، وهكذا يبدو مصير مجلس التعاون في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة.